A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

PCT/WG/11/11
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 19 أبريل 2018

معاهدة التعاون بشأن البراءات
الفريق العامل

الدورة الحادية عشرة
جنيف، من 18 إلى 22 يونيو 2018

ملاحظات الأطراف الأخرى

وثيقة من إعداد المكتب الدولي

الملخص

1. تضمَّن التعميم C. PCT 1527 تقريراً عن السنوات الخمس الأولى من نظام ملاحظات الأطراف الأخرى في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات الذي أُطلق في شهر يوليو 2012. وكانت الردود على التعميم إيجابية جداً فيما يخص مبدأ النظام ولكن لم يسع العديد من المكاتب قياس آثاره العملية في المرحلة الوطنية لعدم توفر بيانات كافية. واختلفت الآراء على توسيع نطاق الملاحظات ليشمل مسائل غير الجدة والنشاط الابتكاري. واقتُرح عدد من التحسينات الإدارية. ويوصي المكتب الدولي بالترويج للنظام في أنحاء العالم التي تسجِّل استخداماً منخفضاً للنظام والعمل على جمع البيانات اللازمة لتقييم تأثير النظام في المرحلة الوطنية قبل إدخال أي تغييرات موضوعية أو جوهرية.

نبذة عن نظام ملاحظات الأطراف الأخرى

2. يتسم نظام ملاحظات الأطراف الأخرى بالجوانب الرئيسية التالية:

(أ) يجوز تقديم الملاحظات اعتباراً من تاريخ النشر الدولي وحتى 28 شهراً من تاريخ الأولوية. ولا يجوز تقديمها إلا عبر النظام الإلكتروني المخصص لهذا الغرض.

(ب) ينبغي أن تتعلق الملاحظات بالجدة والنشاط الابتكاري، وإن لا يمنع ذلك بطبيعة الحال أن تقدَّم أحياناً تعليقات عن مسائل أخرى مثل الوضوح عندما يكون ذلك مهماً لتحديد نطاق المطالبة ومن ثم وجاهة وثائق التقنية الصناعية السابقة. ولا يطبِّق المكتب الدولي هذا الشرط بصرامة؛ إذ تُقبل كل الملاحظات ما دامت تتعلق في المقام

الأول بالجدة والنشاط الابتكاري ولا تحتوي على موضوعات غير ملائمة بكل وضوح. ولا ينظر المكتب الدولي في أسباب تقديم الملاحظات.

(ج) يجوز تقديم الملاحظات دون الإفصاح عن هوية أصحابها.

(د) يجوز أن تتضمن كل ملاحظة عشرة مراجع للتقنية الصناعية السابقة على الأكثر، وتُجمع تلك المراجع في نسق منظَّم، بما في ذلك البيانات الببليوغرافية والإحالات إلى المطالبات المعنية والفقرات الوجيهة و"شرح موجز للأهمية" طوله 5000 محرف على الأكثر. ويجوز أن يُرفق بكل من المراجع المذكورة ثلاثة ملفات بنسق PDF على الأكثر لا تُتاح إلا للمودع والإدارات الدولية والمكاتب المعيَّنة (وكان الغرض من هذه القاعدة إتاحة إمكانية تقديم وثائق منفصلة تتكون من نسخة من الاستشهاد وملخص وترجمة؛ ولكن لم تُقصر القاعدة على ذلك). ويجوز أن تُشفع بالملاحظة تعليقات إضافية في ملف بنسق PDF يُتاح للجمهور بغية إدراج الجداول والصيغ العلمية التي لا يمكن لصقها في الأطر النصية أو تيسير شرح صلة عدة مراجع للتقنية الصناعية السابقة بالنشاط الابتكاري.

(هـ) يجوز أن يتلقى كل طلب دولي عشر ملاحظات من أطراف أخرى على الأكثر.

(و) يجوز للمودع أن يقدِّم، في غضون 30 شهراً من تاريخ الأولوية، تعليقات على الملاحظات الواردة.

(ز) تُتاح الملاحظات وتعليقات المودع على ركن البراءات في اليوم التالي لمعالجة المكتب الدولي لها. وتُحال فوراً إلى الإدارات الدولية المختصة إذا لم تكن قد أرسلت تقاريرها بعد. ويوجَّه تبليغ جماعي إلى المكاتب المعيَّنة بعد 30 شهراً من تاريخ الأولوية.

3. ويكون تبليغ الإدارات الدولية تبليغاً استباقياً إذ تُرسل دائماً نسخ إلى الإدارة الدولية المعنية إذ لم تكن قد أرسلت تقريرها بعد. أما تبليغ المكاتب المعيَّنة، فيتم وفقاً للقاعدة 93(ثانيا) إذ يمكن للمكاتب أن تختار الحصول على التبليغات بطريقة استباقية أو بناء على الطلب. وقد اختار 11 مكتباً معيَّناً حتى الآن الحصول على كل الملاحظات بطريقة استباقية. وتتزِلها مكاتب أخرى عند الحاجة عندما يدخل الطلب الدولي المرحلة الوطنية. وذكر مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية، بصفته مكتباً معيَّناً، أنه لا يستخرج تلك الملاحظات بصفة دورية وإنما يتوقع من المودع أن يشير إلى الوثائق الوجيهة من الملاحظات في بيان الإفصاح عن المعلومات الواجب تقديمه عند دخول المرحلة الوطنية.

خلاصة السنوات الخمس الأولى من نظام الملاحظات

4. تضمَّن التعميم C. PCT 1527 تقريراً عن مجموعة متنوعة من جوانب الملاحظات التي قدِّمت خلال السنوات الخمس الأولى من إطلاق نظام ملاحظات الأطراف الأخرى خلال المرحلة الدولية من نظام معاهدة البراءات.

5. وخلال السنوات الخمس الأولى، قُبلت 1422 ملاحظة تخص 1394 طلباً دولياً، أي ما متوسطه 24 ملاحظة في الشهر أو ملاحظة في يوم العمل الواحد أو نحو 0.15 بالمئة عن مجموع الطلبات الدولية المؤهلة. ويميل استخدام النظام عامةً إلى الزيادة التدريجية. ووفقاً للتوقعات، شهد النظام تفاوتاً شهرياً كبيراً من حيث نسبة الملاحظات إلى مجموعها. إذ كان من المتوقع أن يسجِّل النظام استخداماً منخفضاً على غرار الأنظمة المشابهة لتقديم الملاحظات بموجب القوانين الوطنية.

6. وقدِّمت غالبية الملاحظات (78 بالمئة) من دون الإفصاح عن هوية صاحبها. ويفسِّر ذلك جزئياً عدم وضوح التوزيع الجغرافي لمصادر الملاحظات. ومع ذلك، فقد تبيَّن من فحص بعض العناصر مثل لغة الملاحظات مقارنة بلغة النشر فضلاً عن مصدر الوثائق المستشهد بها أن كثيراً من الملاحظات وردت من منافسين يزاولون نشاطهم في منطقة إيداع الطلب الدولي.

7. وعند إطلاق النظام، كان من الشواغل الرئيسية أن يفتح ذلك النظام الباب لإساءة الاستخدام عن طريق محاولة إغراق المودع والمكاتب في معلومات متكررة أو غير مهمة. ولكن لم تُرصد أي محاولات من ذلك النوع إذ كان أكبر عدد من الملاحظات الواردة على طلب واحد ثلاث ملاحظات. واستُشهد غالباً بوثيقة واحدة من وثائق التقنية الصناعية السابقة وكان المتوسط 3.8 وثائق والعدد الأقصى 22 وثيقة. ولم تُرفض سوى 45 ملاحظة خلال السنوات الخمس الأولى. وكانت أغلبها قد قدِّمت خطأ على سبيل تجربة النظام أو احتوت على عيوب طفيفة صُححت قبل إعادة تقديم الملاحظات. ولم يبلَّغ المكتب الدولي بأي حالات تُرفض فيها ملاحظات مودعة عمداً في إطار مسار وطني لملاحظات الأطراف الأخرى لأن تلك المسارات تسمح بتقديم ملاحظات على مجموعة أوسع من مسائل الأهلية للحماية بموجب براءة.

8. وقدِّمت الغالبية العظمى (أكثر من 90 بالمئة) من الملاحظات باللغة الإنكليزية. ويرجع ذلك جزئياً إلى أن نصف الطلبات الدولية تقريباً منشور باللغة الإنكليزية. ويجوز أيضاً إيداع الملاحظات بالإنكليزية، وإن لم تكن لغة النشر أو اللغة الأم للمودع، بغية إتاحتها لأكبر عدد ممكن من المكاتب المعيَّنة نظراً إلى أن المكتب الدولي لا يترجم الملاحظات.

9. وتندرج نحو 29 بالمئة من الوثائق المشار إليها في ملاحظات الأطراف الأخرى في فئة الوثائق غير المتعلقة بالبراءات – وهي نسبة أعلى من نظيرتها في تقارير البحث الدولي (أكثر من 10 بالمئة بقليل – انظر التقرير بشأن خصائص تقارير البحث الدولية في إطار التعميم C. PCT 1524). ويجسد ذلك أحد الآمال المعقودة على النظام عند تأسيسه: وهو الكشف عن أنواع الوثائق المعروفة لدى المنافسين والتي يصعب على الفاحصين إيجادها.

10. وكانت حصة كبيرة من الوثائق المشار إليها في ملاحظات الأطراف الأخرى جديدة نسبياً (منشورة خلال السنوات القليلة السابقة لتاريخ الإيداع الدولي وبعضها يندرج في الفئة "E" أو "P"). ومع ذلك، لا يمكن مقارنتها بالوثائق المستشهد بها في تقارير البحث الدولي لأن التقرير بشأن خصائص تقارير البحث الدولية المذكور آنفاً لا يقيس عددها ولا تتوفر المعلومات اللازمة عن الوثائق غير المتعلقة بالبراءات في تقارير البحث الدولي.

11. ومال الكثيرون إلى تقديم ملاحظاتهم في آخر لحظة. إذ قدِّمت نحو 33 بالمئة من الملاحظات خلال الأسبوع الأخير من المهلة المتاحة (أي 28 شهراً من تاريخ الأولوية)؛ ونحو 28 بالمئة خلال اليومين الأخيرين من المهلة. وأسفرت تلك النزعة عن عدة مشكلات منها ما يلي:

(أ) تُرسَل الملاحظات في حالات نادرة جداً إلى إدارة الفحص التمهيدي الدولي من أجل مراعاتها في الفحص التمهيدي الدولي (نظراً إلى أنه لا يجوز تقديم الملاحظات إلا بعد النشر الدولي، فمن النادر جداً إرسالها إلى إدارة البحث الدولي مهما أسرع مقدموها)؛

(ب) لدى المودع وقت محدود جداً للرد خلال المرحلة الدولية؛

(ج) عندما يجد المكتب الدولي عيوباً في الملاحظات، يكون من المستحيل في كثير من الأحيان رفضها والحصول على نسخة منقحة قبل انقضاء المهلة الزمنية المحددة.

12. ولا يختار إلا عدد بسيط جداً من المودعين الرد على الملاحظات خلال المرحلة الدولية – فتبلغ نسبة الطلبات المشفوعة بملاحظات ورد المودع عليها 4.5 بالمئة.

C. PCT 1527 الردود على التعميم

13. تلقى المكتب الدولي 19 رداً على التعميم وردت 17 منها من مكاتب وطنية أو إقليمية للبراءات واثنان من ممثلين لمجموعات مستخدمين. وكانت التعليقات إيجابية عامةً فيما يخص مبدأ ملاحظات الأطراف الأخرى خلال المرحلة الدولية ولا سيما الإمكانية المتاحة لاسترعاء انتباه الفاحصين والأطراف المعنية الأخرى إلى مراجع للتقنية الصناعية السابقة عند فحص الجدة أو النشاط الابتكاري.

14. وقد تمكنت بعض المكاتب من تحديد حالات استفاد فيها فاحصوها من مراجع التقنية الصناعية السابقة في حين لم يسع مكاتب أخرى تقديم تقييمات عامة وجيهة للقيمة "العملية" للملاحظات لأن عدداً قليلاً للغاية من الطلبات دخل المرحلة الوطنية أو لم تتوفر بيانات كافية لتقييم مدى تأثير الملاحظات في مسار البحث والفحص الوطني من دون النظر يدوياً في كل ملف بالتفصيل. وأشار مكتب واحد إلى أن حصة كبيرة من الملاحظات الدولية أُعيد تقديمها كملاحظات وطنية عندما دخل الطلب المرحلة الوطنية.

15. وتباينت آراء المكاتب حول فائدة توسيع نطاق الملاحظات المسموح به ليتجاوز الجدة والنشاط الابتكاري. إذ رأت بعض المكاتب أنه قد يكون من المفيد قبول التعليقات على أي موضوع. ورأت مكاتب أخرى أن النظام يحقق الغرض الرئيسي المنشود منه وهو استرعاء انتباه الفاحصين لمراجع التقنية الصناعية السابقة وأهميتها، ومن ثم لن تكون أي ملاحظات على مسائل أخرى مفيدة. وبُرر ذلك بأن تلك المجالات ينبغي أن تغطيها إدارة البحث الدولي تغطية ملائمة بقدر المستطاع عملياً على الصعيد الوطني وأن القوانين الوطنية تختلف كثيراً في تلك المجالات مقارنة بالجدة والنشاط الابتكاري، وأن المعلومات الإضافية قد تؤدي إلى حجب النقاط الرئيسية.

16. وفيما يخص مسائل أبوة الاختراع تحديداً، أشارت عدة مكاتب معيَّنة إلى أن التعليقات على هذا الموضوع لن تضفي أي قيمة لأنها غير مكلَّفة بالنظر في أبوة الاختراع أو لا يمكنها القيام بذلك إلا كجزء من إجراء بين الطرفين حيث سيتعين على الشخص المدعي أبوة الاختراع أن يقيم حجته وفقاً للمتطلبات المنصوص عليها في القانون الوطني.

17. وذكر مكتب معيَّن أنه سيكون من المفيد إتاحة نسخ من الوثائق المستشهد بها عبر نظام الويبو للنفاذ المركزي إلى نتائج البحث والفحص (WIPO CASE) وإذا أمكن الأمر إحالة المعلومات الكاملة بشأن الملاحظات إلى المكاتب المعيَّنة عندما يدخل الطلب المرحلة الوطنية عوضاً عن خيار الحصول على "كل شيء أو لا شيء" المطبَّق حالياً. واقتُرح أيضاً إما أن يشجَّع مقدِّمو الملاحظات على توفير ترجمات إلى الإنكليزية عندما لا تكون الإنكليزية هي اللغة الأصلية المستخدمة وإما أن يوفر المكتب الدولي ترجمات آلية.

18. واقترحت إحدى مجموعات المستخدمين خفض مهلة تقديم الملاحظات واستخدام الوقت الإضافي قبل نهاية المرحلة الدولية كي تستعرض إدارة البحث الدولي أو الفحص التمهيدي الدولي تلك الملاحظات، ويُتاح المزيد من الوقت لرد المودع. وأضافت مجموعة المستخدمين ذاتها أنه ينبغي إحالة مراجع التقنية الصناعية السابقة المستشهد بها في الملاحظات إلى كل المكاتب المعيَّنة كي ينظر فيها فاحصوها دون تحميل المودع مسؤولية إحالة تلك المعلومات.

التدابير المقبلة المقترحة

تحسين الخدمات التي يوفرها المكتب الدولي

19. أنشئ نظام ملاحظات الأطراف الأخرى من أجل جمع أكبر قدر من المعلومات في نسق منظَّم قدر الإمكان. ومن ثم، فإن معلومات الاستشهاد و"الشرح الموجز للأهمية" متاحة بنسق XML يشبه كثيراً النسق المستخدم في تقرير البحث الدولي. ولم يكن حجم الملاحظات كافياً لتبرير بذل المزيد من الجهود من أجل تحسين استخدام تلك المعلومات في حد ذاتها. ومع ذلك، نظراً إلى أن 65 بالمئة تقريباً من تقارير البحث الدولي باتت ترد بنسق XML، فقد بدأ العمل على زيادة فعالية النفاذ إلى معلومات الاستشهاد بحيث تغطي معلومات الاستشهاد المستمدة من تقارير البحث بنسق XML وملاحظات الأطراف الأخرى. ويرمي ذلك إلى إدخال الوظائف التالية في النظام الإلكتروني لمعاهدة التعاون بشأن البراءات (ePCT) وركن البراءات (PATENTSCOPE)، بما يؤدي على الأرجح إلى إتاحة المعلومات نفسها عبر نظام الويبو للنفاذ المركزي إلى نتائج البحث والفحص (WIPO CASE):

(أ) توليد قائمة بالاستشهادات بنسق XML تشمل الوثائق المستشهد بها في تقرير البحث الدولي وأي ملاحظات لأطراف أخرى (ومن حيث المبدأ، سيوسَّع نطاق هذه الخاصية في المستقبل من أجل تغطية الوثائق المستشهد بها في تقارير البحث الوطني السابقة وتقارير الفحص التمهيدي الدولي لأهلية الحماية بموجب براءة بقدر ما أمكن استخراج تلك المعلومات من ملف معدّ بنسق XML مناسب)؛

(ب) توليد قوائم بالاستشهادات مع روابط إلى نسخ الوثائق حيثما كان ذلك عملياً (لغالبية وثائق البراءات وبعض الوثائق غير المتعلقة بالبراءات)؛

(ج) توفير ترجمة آلية إلى أي من لغات النشر بناء على معاهدة البراءات لملاحظات الأطراف الأخرى (استناداً إلى خدمة مماثلة قيد الاستحداث بشأن تقارير البحث الدولي).

الترويج للخدمة

20. يبدو أن استخدام النظام في أنحاء مختلفة من العالم يعتمد إلى حد ما على خبرة الأنظمة الوطنية في مجال ملاحظات الأطراف الأخرى، غير أن استخدام ملاحظات الأطراف الأخرى في المرحلة الوطنية سيعتمد كثيراً على مدى الترويج للخدمة. ولذلك، يدعو المكتب الدولي المكاتب الوطنية وجمعيات المستخدمين الوطنيين إلى تذكير المستخدمين بتوفر نظام ملاحظات الأطراف الأخرى ومزاياه المحتملة.

تقييم الآثار في المرحلة الوطنية

21. سيتطلب إجراء تقييم مجدٍ لفائدة الملاحظات في المرحلة الوطنية أن تقوم المكاتب المعيَّنة بما يلي:

(أ) إجراء تقييم يدوي لعدد وجيه إحصائياً من الطلبات التي أبديت عليها ملاحظات؛

(ب) أو توفير معلومات مقروءة آلياً بصورة دورية عن الوثائق المستشهد بها في الإجراءات الأولى للمكاتب في المرحلة الوطنية فضلاً عن معلومات عن كل تعديلات الطلبات من أجل التمكن من تحليل أنماط الاستشهاد تحليلاً إحصائياً.

22. ويرحب المكتب الدولي بأي معلومات تقدمها المكاتب المعيَّنة استناداً إلى تقييم يدوي للملاحظات في المرحلة الوطنية، وسينشر تلك المعلومات على نطاق أوسع. ومع ذلك، من المرجَّح ألا تقوم العديد من المكاتب بذلك. وإضافة إلى ذلك، لن يكون من السهل مقارنة نتائج عمليات التقييم حتى تُوضع منهجية تقييم موحدة. وعليه، يشجع المكتب الدولي المكاتب المعيَّنة على توفير معلومات مقروءة آلياً عن الاستشهادات في المرحلة الوطنية. ومن الجدير بالذكر أن بعض المكاتب شرعت في ذلك العمل نظراً إلى أهميته البالغة في أنظمة إدارة الجودة الداخلية والخدمات المقدَّمة إلى المودعين والغير وتقييم طريقة استخدام تقارير البحث الدولي وتحسين الخدمات المقدَّمة عبر نظام WIPO CASE وغيره من الأنظمة المشابهة. ويمكن أيضاً استخدام تلك المعلومات في تقييم ملاحظات الأطراف الأخرى من دون تحميل المكاتب الوطنية أي تكاليف إضافية.

تغيير الإجراءات الإدارية

23. أحاط المكتب الدولي علماً باقتراح خفض مهلة تقديم الملاحظات وأن تتولى الإدارة الدولية تقييم كل الملاحظات. والمكتب الدولي مستعد لخفض مهلة تقديم الملاحظات لمساعدة المودعين على إعداد ردودهم على ملاحظات الأطراف الأخرى. ولكنه يرى أن عدم كفاية الوقت ليس السبب الرئيسي للعدد القليل جداً من الردود على ملاحظات الأطراف الأخرى خلال المرحلة الدولية. وفضلاً عن ذلك، يبدو من غير الواقعي أن توافق الإدارات الدولية على تقييم ملاحظات ترد بعد إصدار تقاريرها من دون تلقي رسم مقابل تلك الخدمة. ومن ثم، لا يقترح المكتب الدولي إدخال أي تغيير على المهلة أو مسؤولية الإدارات الدولية في هذه المرحلة.

توسيع نطاق الملاحظات المسموح بها

24. يوجد اهتمام كبير بتوسيع نطاق ملاحظات الأطراف الأخرى ليشمل بعض المسائل غير الجدة والنشاط الابتكاري، وكذلك شواغل تتعلق بمسألة أبوة الاختراع. وعليه، يقترح المكتب الدولي عدم تغيير نطاق النظام إلى حين تقييم الفائدة العملية للملاحظات في المرحلة الوطنية واستحداث خدمات تتيح تقديم معلومات مخصصة استناداً إلى المعالجة الفعالة للمعلومات بنسق XML مثل دمج البيانات من مصادر مختلفة وتوفير ترجمة آلية للملاحظات.

25. إن الفريق العامل مدعو إلى التعليق على التدابير المقترحة في الفقرات 19 إلى 24 أعلاه.

[نهاية الوثيقة]